

# مستقبل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

أ. ممدوح الولي

(مساعد رئيس تحرير جريدة الأهرام للشئون الاقتصادية)

## ملخص البحث

تعد الولايات المتحدة الاقتصاد الأول بالعالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وصاحبة النصيب الأكبر من التجارة السلعية والخدمية الدولية، إلا أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من نقاط ضعف تجعل قضية استمرار الهيمنة الاقتصادية الأمريكية أمرًا محل نظر، رغم ما للاقتصاد الأمريكي من قوة تأثير على مختلف الاقتصادات الدولية.

ويعتبر العجز بالميزان التجاري السلعي الأمريكي أحد المشاكل الرئيسة بالاقتصاد؛ خاصة مع النمو الدائم لقيمة الواردات، والذي أدى لاستمرار هذا العجز - الأكبر دوليًا - ما دفع الولايات المتحدة إلى اتباع سياسة الدولار الضعيف تجاه العملات الأخرى.

ويعكس الوضع المزمع للعجز التجاري السلعي؛ فإن هناك فائضًا دائمًا بالميزان التجاري الخدمي الأمريكي، كما احتلت الولايات المتحدة المركز الأول عالميًا في التجارة الخدمية الدولية، سواء من حيث قيمة الصادرات أو الواردات.

ولأن ميزان المعاملات الجارية لأي اقتصاد يتضمن داخله محصلة موازين التجارة السلعية والتجارة الخدمية والدخل والتحويلات؛ فإن ميزان المعاملات الجارية الأمريكي قد شهد عجزًا دائمًا خلال الفترة من ١٩٩٥م وحتى ٢٠٠٦م.

كما تساعد حجم العجز بالموازنة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، ويتوقع استمرار هذا العجز حتى عام ٢٠١٢م، في ظل الإنفاق العسكري الأمريكي بالعراق وأفغانستان، وسياسة عدم زيادة الضرائب.

وقد استطاعت الولايات المتحدة عن طريق النظام النقدي والمالي السائد إقناع دول العالم بتمويل عجزها الدائم، وتحول الاقتصاد الأمريكي إلى ما يشبه البنك المركزي للعالم من خلال إصداره الدولار الذي تحتفظ به الدول لأغراض معاملاتها الدولية، ما جعل لانخفاض الدولار تداعياته على الكثير من الاقتصادات الدولية، ودفع العديد من الدول إلى فك الارتباط به، ولو بشكل جزئي، وتقليل نسبة وجوده في احتياطياتها.

وجاءت أزمة الرهون العقارية في صيف ٢٠٠٧م لتُضيق بُعْدًا جديدًا، تسبب في تراجع معدلات بناء المساكن، حتى أصبح الكثيرون يخشون دخول الاقتصاد في حالة من الكساد.

لكن رغم ما يراه البعض من ظهور مظاهر الشخوخة على جسد الإمبراطورية الأمريكية، سواء داخليًا أو خارجيًا، فإن الاقتصاد الأمريكي ما زال مليئًا بالعديد من العوامل التي تساند أداءه، وتجعل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية مستمرة خلال العقد الحالي.





## أفكار و مقتطفات

- تعد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الأول بالعالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وصاحبة النصيب الأكبر من التجارة السلعية الدولية، وكذلك بالتجارة الخدمية الدولية، وأيضاً في الاستثمارات الأجنبية الدولية، سواء المباشرة أو غير المباشرة.
- تظل قضية استمرار الهمنة الاقتصادية الأمريكية أمراً محل نظر في ضوء انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، بالمقارنة إلى ما تحققه الصين من معدلات عالية للنمو.
- يُعدّ العجز بالميزان التجاري السلعي الأمريكي أحد المشاكل الرئيسة بالاقتصاد، خاصة مع الامتداد الزمني له عبر سنوات طويلة، والذي جاء نتيجة لمعدلات الاستهلاك العالية التي تتطلب استيراد كميات ضخمة، سواء من المواد الخام أو السلع الاستهلاكية.
- تعد السياحة مكوناً رئيساً بالتجارة الخدمية الأمريكية؛ حيث احتلت أمريكا المركز الأول عالمياً في الإيرادات السياحية عام ٢٠٠٦م، وهو نفس مركزها خلال العام السابق. وبلغت قيمة الإيرادات ٨٥.٧ مليار دولار بفارق كبير عن أسبانيا التي احتلت المركز الثاني.
- مورد آخر حقق فائضاً مستمراً لميزان المدفوعات الأمريكي تمثّل في حصيلة الدخل الناجمة عن عوائد الودائع الأمريكية خارج الولايات المتحدة. حيث ظلت حصيلة الدخل المحصلة تنافس حصيلة الخدمات خلال معظم السنوات، وتفوقت عليها غالباً. وبلغت حصيلة الدخل ٦٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦م، وهو ما يمثل أكبر رقم تحقق خلال السنوات الاثنتي عشرة.
- نظراً للطبيعة السكانية والعمالية للمجتمع الأمريكي كمجتمع للوافدين من بلدان عديدة؛ فإن تحويلات هؤلاء العاملين الأجانب إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية قد تسببت في عجز دائم لميزان التحويلات الأمريكي؛ حيث تزيد التحويلات المدفوعة دائماً عن التحويلات المحصلة الواردة إلى الولايات المتحدة من قبل الأمريكيين العاملين خارج الولايات المتحدة.
- شهدت الموازنة الأمريكية خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة ما بين ١٩٩٤م وحتى ٢٠٠٦م تحقيق عجز مستمر بالموازنة، فيما عدا أربع سنوات متصلة في الفترة من ١٩٩٨م وحتى ٢٠٠١م.
- في أواخر عام ٢٠٠٧م بلغ الدين الداخلي الأمريكي ٩.١٣ تريليون دولار. وهو الدين الذي يزداد بحوالي ١.٤ مليار دولار يومياً، أي بحوالي مليون دولار كل دقيقة. مما يجعل نصيب كل فرد أمريكي ٣٠ ألف دولار من الدين الداخلي.
- تحول الاقتصاد الأمريكي إلى ما يشبه البنك المركزي للعالم من خلال إصداره الدولار الذي تحتفظ به الدول لأغراض معاملاتها الدولية؛ ليظل الدولار في التداول دون أن يعود للاقتصاد الأمريكي.
- من أهم أسباب ترك الإدارة الأمريكية سعر صرف الدولار ينخفض أمام العملات الرئيسة الأخرى، أو ما يسمى بالدولار الضعيف، هو محاولة تشجيع الصادرات الأمريكية للنفاذ إلى الأسواق العالمية؛ نتيجة رخص سعر المنتجات الأمريكية.



- دفع انخفاض الدولار العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل: بي إم دبليو، وفولكسفاغن، وجلاكسو سميث كلاين للأدوية إلى اتخاذ أساليب للحماية من تقلبات أسعار الصرف بإنشاء مصانع إنتاجية حول العالم. حيث ذكرت شركة إيرباص الأوروبية أنها تخسر مليار يورو في كل مرة يتراجع فيها الدولار أمام اليورو عشر سنتات.
- أشار التقرير الشهري لمنظمة الأوبك لشهر يوليو ٢٠٠٧م - وهي المنظمة التي تسيطر على ٤٠٪ من إنتاج النفط العالمي - إلى أنه بالرغم من تسجيل أسعار النفط أسعارًا قياسية في يونيو من عام ٢٠٠٧م إلا أن الدراسات التي أجرتها الأوبك قد أوضحت أنه عند احتساب معدلات التضخم والتغير في أسعار الصرف العالمي؛ فإن أسعار النفط الحقيقية قد انخفضت بمقارنتها بأسعار العام الماضي.
- أعلن أكثر من ٢٠ بنكًا تعمل في مجال قروض شراء المنازل إفلاسها، وأفلست مؤسسات دائنة مثل أميركان هوم مورجيدج. وأعلنت عدة بنوك عن شطب مليارات من القروض؛ مما أثر على أسعار أسهمها بالسوق وعلى ربحيتها.
- أدت مشاكل سوق المساكن إلى انخفاض معدلات بناء المساكن الجديدة، ففي شهر يوليو ٢٠٠٧م انخفضت معدلات بناء المنازل لأدنى مستوى لها خلال عشر سنوات. مما أثر على قطاعات اقتصادية أخرى يرتبط نشاطها بقطاع المساكن؛ حتى أصبح الكثيرون يخشون دخول الاقتصاد في حالة من الكساد.
- تراجع نصيب الولايات المتحدة من الصادرات السلعية الدولية من نسبة ١٠٪ عام ٢٠٠٤م إلى ٨,٧٪ عام ٢٠٠٥م، ثم انخفض نصيب أمريكا من الصادرات السلعية إلى ٨,٦٪ من الصادرات السلعية الدولية عام ٢٠٠٦م.
- تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلوغ نسبة النمو بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٨م نحو ٢٪ و ٢,٢٪ عام ٢٠٠٩م، بينما كان توقعها بلوغ نسبة النمو بالصين ١٠,٧٪ عام ٢٠٠٨م وبلوغ نسبة نمو روسيا ٦,٢٪ بنفس العام.
- الاقتصاد الأمريكي ما زال مليئًا بالعديد من العوامل التي تساند أداءه، وأبرزها معدل الإنتاجية المرتفع مقارنة بالمعدل الأوروبي، ونجاح السياسة الأمريكية في أن تجعل مصالح القوى الاقتصادية الكبرى بالعالم مرتبطة باستمرار النمو للاقتصاد الأمريكي.
- الهيمنة الاقتصادية الأمريكية مستمرة خلال العقد الحالي، ولا يتوقع لها أن تخسر موقعها المتميز خلال العقد القادم. فما زال لديها الكثير من الأدوات والسياسات ما تستطيع به الحفاظ على مكانتها الدولية الاقتصادية.

# مستقبل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

أ. ممدوح الولي : مساعد رئيس تحرير جريدة الأهرام للشؤون الاقتصادية

## مقدمة:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الأول بالعالم ، من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، وصاحبة النصيب الأكبر من التجارة السلعية الدولية ، وكذلك بالتجارة الخدمية الدولية ، وأيضاً في الاستثمارات الأجنبية الدولية ، سواء المباشرة أو غير المباشرة.

إلا أن الاقتصاد الأمريكي يعاني عدداً من نقاط الضعف ، أبرزها: العجز المزمّن بميزان المعاملات الجارية ؛ بسبب العجز المزمّن بالميزان التجاري السلعي ، والعجز المزمّن بميزان التحويلات. وكذلك العجز بالموازنة الأمريكية ، وجاءت أزمة الرهون العقارية في صيف ٢٠٠٧م لتضيف بعداً جديداً تسبب في تراجع معدلات بناء المساكن ، مما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد في حالة ركود ، وإن كانت قد أدت بالفعل لتوقع تراجع معدلات النمو خلال عام ٢٠٠٨م.

وتظل قضية استمرار الهيمنة الاقتصادية الأمريكية أمراً محل نظر في ضوء انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، بالمقارنة إلى ما تحقّقه الصين من معدلات عالية للنمو. وكذلك ما يحدث من تراجع النصيب النسبي للتجارة الخارجية السلعية الأمريكية من إجمالي التجارة الدولية خلال السنوات الأخيرة ، مقابل تزايد النصيب النسبي للصين خلال نفس السنوات. وتراجع نسبة الدولار الأمريكي من مكونات الاحتياطيات الدولية لدى كثير من دول العالم ، مقابل ارتفاع نسبة اليورو ضمن تلك الاحتياطيات.

ولهذا فإن استمرار الهيمنة الاقتصادية الأمريكية أمر مشكوك به ، في ظل تقليل بعض الدول من حجم استخدام الدولار في المعاملات الدولية. خاصة وأن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على الاستخدام الدولي للدولار كعملة للمبادلات الدولية ؛ بما يمكنه من تغطية ما به من عجز ، سواء بالميزان التجاري ، أو بالموازنة بما يطره من أدوات دين ، وبما يستقطبه من استثمارات أجنبية وودائع من خارج الولايات المتحدة.

وسوف تتناول الدراسة عدداً من المحاور هي :

النصيب النسبي للاقتصاد الأمريكي دولياً.

العجز التجاري المزمّن بالميزان التجاري السلعي.

- الفائض الدائم بالميزان التجاري الخدمي.

- العجز الدائم بميزان المعاملات الجارية.

- المركز الأمريكي المتقدم بالاستثمارات الدولية.

المباشر أخذ محل محل التجارة بعد أن اتجهت الشركات الأوروبية لبناء مصانعها بالولايات المتحدة؛ لتكون قريبة من المستهلك الأمريكي. ومن هنا فإن المبيعات داخل أمريكا من منتجات الشركات الأوروبية الموجودة هناك أصبحت أعلى خمس مرات من الصادرات الأوروبية للولايات المتحدة.

ويرى هؤلاء أيضًا أن دورات الاقتصاد في أمريكا وأوروبا ليست مرتبطة بشكل كبير، ودلّوا بأن الانكماش الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠١م لم تكن له مضاعفات قوية على المستوى العالمي، بما في ذلك أوروبا. كذلك وجود ثنائية في النظام النقدي العالمي من خلال منافسة اليورو للدولار كمكوّن في الاحتياطات الدولية والمعاملات التجارية، وفي تقويم الدين العالمي. أيضًا عدم تأثر نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٧م، رغم تداعيات مشكلة قروض الرهن العقاري الأمريكية؛ بسبب معدلات النمو العالية في الصين ودول آسيا مثل الهند، مما يعني مراكز قوى اقتصادية دولية جديدة.

### عجز مزمن بالميزان التجاري السلعي:

- ويعد العجز بالميزان التجاري السلعي الأمريكي أحد المشاكل الرئيسة بالاقتصاد، خاصة مع الامتداد الزمني له عبر سنوات طويلة، والذي جاء نتيجة لمعدلات الاستهلاك العالية التي تتطلب استيراد كميات ضخمة، سواء من المواد الخام أو السلع الاستهلاكية. وبعد أن كان الميزان التجاري السلعي الأمريكي يحقق فائضًا خلال الستينيات من القرن الماضي، فقد انقلب الوضع منذ عام ١٩٧١م، وتحول الميزان لتحقيق عجز مزمن.

وكان النمو الدائم لقيمة الواردات هو السبب الرئيس لاستمرار العجز بالميزان التجاري السلعي. وهو العجز الأكبر دوليًا، والذي بلغ ٨٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦م. ولقد دفع تزايد معدلات العجز التجاري السلعي إلى اتباع سياسة الدولار الضعيف تجاه العملات الأخرى، خاصة اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، والدولار الكندي والدولار الأسترالي. الأمر الذي نجح جزئيًا في زيادة قيمة

- استمرار العجز بالموازنة الأمريكية حتى عام ٢٠١٢م.
- المسيرة التاريخية للاعتماد على الدولار.
- الآثار الدولية لانخفاض الدولار.
- أزمة القروض العقارية الأمريكية.
- مستقبل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية.

احتل الاقتصاد الأمريكي المرتبة الأولى عالميًا في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وارتبط ذلك بتصديره للنصيب الأكبر من التجارة السلعية الدولية، وكذلك بالتجارة الخدمية الدولية. رغم أن سكان الولايات المتحدة لا يشكلون سوى نسبة ٤.٧٪ من سكان العالم، كما لا تشكل مساحة الولايات المتحدة سوى نسبة ٧.٢٪ من مساحة اليابسة.

وتبدو قوة تأثير نمو الاقتصاد الأمريكي على مختلف الاقتصادات الدولية حتى ظهرت المقولة الشائعة أنه «إذا عطست أمريكا فإن العالم سيصاب بالأنفلونزا الحادة». خاصة بالنسبة لدول الجوار مثل المكسيك وكندا. كما أن هناك اقتصادات دول تنمو على أكتاف نمو الطلب المحلي الأمريكي، مما يعظم أثره بالنسبة للصين واليابان والاتحاد الأوروبي في ضوء ضخامة تجارتهم مع الولايات المتحدة. كما أن السياح الأمريكيين يشكلون الحصة الأكبر من السياح الأجانب في أوروبا، ومن هنا فإن ببطء الاقتصاد الأمريكي يعني قلة عدد السياح الأمريكيين القادمين إلى أوروبا.

وهكذا يرى هؤلاء أن الأمريكي متوسط الدخل يسك بزمام الكرة الأرضية؛ حيث إن كل الأنشطة بالعالم مرتبطة بالنمو الاقتصادي بالولايات المتحدة، فالصين واليابان ترتبط بالولايات المتحدة كسوق تصديرية لمنتجاتهما، وفي سبيل ذلك تشتريان سندات الخزانة الأمريكية لمساندة وتأمين استمرار نمو الطلب داخل المجتمع الأمريكي، والأمر شبيه في أوروبا.

إلا أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن منطقة اليورو لم تعد الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة، وأن صادرات الاتحاد الأوروبي لأمريكا لا تشكل سوى نسبة ٨٪ من إجمالي صادراته، خاصة وأن الاستثمار



فإن هناك فائضاً دائماً بالميزان التجاري الخدمي الأمريكي منذ حوالي ثلاثين عاماً.

- وفى التجارة الدولية الخدمية احتلت الولايات المتحدة المركز الأول عالمياً، سواء من حيث قيمة الصادرات الخدمية، أو الواردات الخدمية. حيث بلغت قيمة التجارة الخدمية الأمريكية ٦٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦م، بنسبة ١٣٪ من إجمالي التجارة الخدمية الدولية البالغة ٥.٣٣٠ تريليون دولار. وبلغت قيمة الصادرات الخدمية الأمريكية ٣٨٧ مليار دولار بنسبة ١٤.٣٪ من الإجمالي العالمي البالغ ٢.٧١٠ تريليون دولار. كما بلغت قيمة الواردات الخدمية الأمريكية ٣٠٧ مليار دولار بنسبة ١١.٧٪ من الإجمالي العالمي البالغ ٢.٦٢٠ تريليون دولار. وهكذا حقق الميزان الخدمي الأمريكي فائضاً بلغ ٨٠ مليار دولار.

وتعد السياحة مكوناً رئيساً بالتجارة الخدمية الأمريكية؛ حيث احتلت أمريكا المركز الأول عالمياً في الإيرادات السياحية عام ٢٠٠٦م، وهو نفس مركزها خلال العام السابق. وبلغت قيمة الإيرادات ٨٥.٧ مليار دولار، بفارق كبير عن أسبانيا التي احتلت المركز الثاني، والتي بلغت إيراداتها السياحية ٥١.١ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.

- ورغم الفائض الدائم للميزان التجاري الخدمي فإنه كان دائماً أقل حجماً من قيمة العجز الدائم بالميزان التجاري السلعي. ولذلك ظل ميزان السلع والخدمات الأمريكي يعاني من العجز المزمن.

### عجز دائم بميزان المعاملات الجارية:

- مورد آخر حقق فائضاً مستمراً لميزان المدفوعات الأمريكي تمثل في حصيلة الدخل الناجمة عن عوائد الودائع الأمريكية خارج الولايات المتحدة. حيث ظلت حصيلة الدخل المحصلة تنافس حصيلة الخدمات خلال معظم السنوات، وتفوقت عليها غالباً. وبلغت حصيلة الدخل ٦٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦م، وهو ما يمثل أكبر رقم تحقق خلال السنوات الاثنتي عشرة.

- ونظراً للطبيعة السكانية والعمالية للمجتمع الأمريكي كمجتمع للوافدين من بلدان عديدة؛ فإن تحويلات هؤلاء العاملين الأجانب إلى أسرهم

الصادرات الأمريكية خلال عام ٢٠٠٧م، وتقلص قيمة العجز التجاري السلعي نسبياً خلال عام بنسبة ٧.٤٪ عن العام المالي السابق - حيث ينتهي العام المالي الأمريكي في سبتمبر- وكانت قيمة العجز التجاري قد بلغت ٦٥.٥ مليار دولار خلال سبتمبر ٢٠٠٧م، وهو أقل رقم شهري للعجز منذ مايو ٢٠٠٥م.

ومن الوسائل التي لجأت إليها الولايات المتحدة لزيادة صادراتها عقد اتفاقات تجارة حرة مع عدد من الدول؛ حيث تربطها اتفاقات مع البحرين والسلفادور وهندوراس، وجواتيمالا ونيكارجوا، وسلطنة عمان وإسرائيل، والمكسيك وشيلي والأردن والمغرب.

- أما الواردات السلعية الأمريكية فقد احتلت المركز الأول على المستوى الدولي لسنوات بلا مناس، بنصيب ١.٩٢٠ تريليون دولار عام ٢٠٠٦م. بنسبة ١٥.٥٪ من الإجمالي العالمي البالغ ١٢.٣٨٠ تريليون دولار.

وفي محاولة لتحسين الميزان التجاري مع الصين تقدمت الولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية لدفع الصين لفرض قانون لحماية الملكية الفكرية لحماية برامج الكمبيوتر الأمريكية، وافتح أسواقها أمام صناعة الموسيقى والسينما الأمريكية، واتهمتها بدعم عدد من الصناعات، وتم فرض عقوبات على صادرات الصين من الورق لأمریکا.

- ويُعدّ العطش البترولي الأمريكي سبباً مهماً في ارتفاع حجم الواردات الأمريكية؛ نظراً لاستيرادها حوالي ٦٠٪ من استهلاكها البترولي. حيث تعد الولايات المتحدة المستهلك الأول للمنتجات البترولية المكررة عالمياً. بنصيب ٢٠.٣٨٠ مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠٠٦م. وهو ما يمثل نسبة ٢٥.٦٪ من حجم الاستهلاك الدولي من المنتجات المكررة البالغ ٧٨.٣ مليون برميل يومياً.

### فائض دائم بالتجارة الخدمية:

- وبعكس العجز المزمن بالميزان التجاري السلعي

الدولي. ففي عام ٢٠٠٢م احتلت أمريكا المركز الثاني بعد لكسمبورج. وفي عام ٢٠٠٣م احتلت المركز الثاني بعد الصين. وفي عام ٢٠٠٤م احتلت أمريكا المركز الأول إلا أنها في عام ٢٠٠٥م تراجعت للمركز الثاني بعد بريطانيا لتعاود احتلال المركز الأول مرة أخرى عام ٢٠٠٦م. حيث بلغت قيمة الاستثمارات الواردة إليها ١٧٥.٣٩٤ مليار دولار بنسبة ١٣.٤٪ من الإجمالي العالمي البالغ ١.٣٠٦ تريليون دولار.

وفيما يخص الاستثمارات الخارجية من دول العالم خلال عام ٢٠٠٦م، والبالغ مجموعها ١.٢١٦ تريليون دولار، فقد تصدرت الولايات المتحدة أيضًا القائمة دوليًا بنصيب ٢١٦.٦ مليار دولار بنسبة ١٧.٨٪ من الإجمالي العالمي. وهكذا حقق ميزان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكي عجزًا بلغ ٤١.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.

- وكانت الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، أو ما يسمى باستثمارات المحافظة بالولايات المتحدة أكبر حجمًا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٦م.

ومع كون محصلة ميزان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكي قد تذبذبت ما بين تحقيق فائض أو عجز، فإن ميزان الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة قد أسفر عن تحقيق فائض دائم طوال تلك السنوات الاثنتي عشرة. ونظرًا لجاذبية البورصات الأمريكية فقد بلغ الفائض ٩٣٩.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.

- وعلى الجانب الآخر فإن الاستثمارات الأمريكية في البورصات الدولية خارج أمريكا كانت كبيرة أيضًا، لكنها دائمًا أقل من استثمارات الأجانب في البورصات الأمريكية. حيث بلغت الاستثمارات غير المباشرة ٢٧٧.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦م. وبذلك حقق ميزان الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة الأمريكي فائضًا مستمرًا متذبذب القيمة بلغ ٦٦١.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.

### عجز بالموازنة حتى ٢٠١٢م:

- شهدت الموازنة الأمريكية خلال السنوات الثلاث

في بلدانهم الأصلية قد تسببت في عجز دائم لميزان التحويلات الأمريكي؛ حيث تزيد التحويلات المدفوعة دائمًا عن التحويلات المحصلة الواردة إلى الولايات المتحدة من قبل الأمريكيين العاملين خارج الولايات المتحدة.

وكانت التحويلات المحصلة قد بلغت ١٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦م. وتكاد التحويلات المدفوعة تمثل نحو خمسة أضعاف التحويلات المحصلة لتصل التحويلات الخارجة إلى ١٠٣.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦م. وقد زاد عجز ميزان التحويلات الأمريكي من ٣٠.١ مليار دولار عام ١٩٩٥م إلى ٨٤.١ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.

- وتدخل المساعدات الأمريكية سواء الرسمية، أو من قبل المؤسسات الأمريكية الخاصة ضمن التحويلات الخارجية. والتي تقلصت إلى ٢٠.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧م. إلا أنها كانت أكثر مما كانت عليه عام ٢٠٠٦م بنسبة ١٢٪. وكانت أبرز الدول التي اتهمت إليها المعونات الأمريكية الرسمية عام ٢٠٠٧م إسرائيل التي احتلت المركز الأول بنصيب ٢.٤ مليار دولار، تليها مصر ١.٧٢١ مليار دولار؛ موزعة ما بين ١.٣ مليار دولار معونة عسكرية، و٤٠٠ مليون دولار معونة اقتصادية. وفي المركز الثالث باكستان بنحو ٧٨٥ مليون دولار، والسودان ٦٧٣ مليون دولار، واندونيسيا ١٥٨ مليون دولار، وكوسوفو ١٥١ مليون دولار.

- وإذا كان ميزان المعاملات الجارية لأي اقتصاد يتضمن داخله محصلة موازين: التجارة السلعية، والتجارة الخدمية، والدخل، والتحويلات. فإن ميزان المعاملات الجارية الأمريكي قد شهد عجزًا دائمًا خلال الفترة من ١٩٩٥م وحتى ٢٠٠٦م، وبلغ العجز بميزان المعاملات الجارية ٨٥٦.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.

### مركز متقدم بالاستثمارات الدولية:

- خلال السنوات الخمس الأخيرة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٦م لم يقل موقع الولايات المتحدة عن المركز الثاني بالنسبة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى بلدان العالم على المستوى



٦٠٩ مليار دولار، وبإضافة الميزانية الإضافية التي طلبها الرئيس بوش يصل الإجمالي إلى ٧٥٤ مليار دولار. وأن الإنفاق الدفاعي الأمريكي يصل فقط إلى نسبة ٤٪ من الناتج المحلي الأمريكي، وأن الشعب الأمريكي لا يشعر بالحرب من جانبها الاقتصادي؛ حيث إنها لم تسبب له معاناة أو تؤثر على مستوى معيشته.

- وكان سعر الخصم بالولايات المتحدة قد بلغت نسبته ٦٪ عام ٢٠٠٠م، ثم تراجع المعدل بشكل حاد عام ٢٠٠١م إلى ١.٣٣٪ في محاولة للخروج من حالة الركود بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ لتتخفف النسبة إلى ٠.٧٥٪ عام ٢٠٠٢م. ولقد أحدث ذلك الانخفاض الملموس آثاره على الاقتصاد الأمريكي، وكان من ذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية.

ثم بدأ الرفع التدريجي للفائدة مرة أخرى من قبل بنك الاحتياط الأمريكي إلى ٢٪ بنهاية عام ٢٠٠٣م ليستمر الارتفاع إلى ٦.٢٥٪ عام ٢٠٠٦م. وفي أغسطس ٢٠٠٧م خُفِّض مجلس الاحتياط الأمريكي سعر الخصم، وهو الخاص بقروض بنك الاحتياط للبنوك التجارية، نصف درجة مئوية من ٦.٢٥٪ إلى ٥.٧٥٪ لتهدئة أسواق المال المضطربة. وكان العائد على سندات الخزنة الأمريكية طويلة الأجل قد بلغ ٤.٧٩٪ بنهاية ٢٠٠٦م.

إلا أن رفع الفائدة على الدولار يؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض مما يبطئ الإنفاق الاستهلاكي وإنفاق الشركات، ويضر بفرص انتعاش سوق العقارات، وبالتالي يقلص النمو الاقتصادي. ومن هنا كان الاتجاه مرة أخرى إلى خفض الفائدة على الدولار في سبتمبر ٢٠٠٧م لإبعاد شبح دخول الاقتصاد في حالة الركود.

### المسيرة التاريخية للاعتماد على الدولار:

أما عن كيفية إقناع الولايات المتحدة دول العالم بتمويل عجزها الدائم، فقد تم ذلك عن طريق النظام النقدي والمالي السائد. فمع نهاية الحرب العالمية

عشرة الأخيرة ما بين ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٦م تحقيق عجز مستمر بالموازنة، فيما عدا أربع سنوات متصلة في الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠١م. ومنذ عام ٢٠٠٢م عاد العجز بالموازنة مرة أخرى نتيجة سياسة الرئيس بوش الرامية لخفض الضرائب ليصل العجز إلى ٢٠٩.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦م.

ورغم تصاعد حجم العجز بالموازنة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة؛ إلا أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ظلت في حدود مقبولة خلال معظم سنوات العجز؛ لتصل إلى ١.٥٨٪ عام ٢٠٠٦م.

ولسداد العجز بالموازنة التجهت وزارة الخزانة الأمريكية لإصدار السندات الحكومية التي بلغت أرصدها ٤.٨٦٢ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٦م. وكانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى رفع سعر الفائدة على الدولار ١٧ مرة منذ منتصف ٢٠٠٤م، وحتى منتصف ٢٠٠٦م لتصل إلى ٥.٢٥٪ في يونيو من عام ٢٠٠٦م؛ لتشجيع قديم الودائع الأجنبية إلى السوق الأمريكية لمعالجة فجوة الادخار الموجودة.

ففي عام ٢٠٠٦م بلغت نسبة الادخار للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ١٣.٧٪ بينما كانت نسبة الاستثمارات للناتج ٢٠٪، كما ساعد رفع الفائدة في جذب الاستثمارات في السندات الأمريكية، والتي بلغ مجملها خلال العام الماضي ٤.٨٦٢ تريليون دولار، ساهم غير المقيمين منها بنحو ٢.١٣٥ تريليون دولار.

- وفي أواخر عام ٢٠٠٧م بلغ الدين الداخلي الأمريكي ٩.١٣ تريليون دولار. وهو الدين الذي يزداد بحوالي ١.٤ مليار دولار يومياً، أي بحوالي مليون دولار كل دقيقة. مما يجعل نصيب كل فرد أمريكي ٣٠ ألف دولار من الدين الداخلي. ولقد ارتفعت نسبة الدين الداخلي الأمريكي إلى الناتج المحلي الأمريكي إلى حوالي ٦٥٪ عام ٢٠٠٧م.

- وترى مصادر حكومية أمريكية أن إنفاق الحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق منذ هجمات سبتمبر ٢٠٠١م، وحتى آخر أبريل ٢٠٠٧م بلغت

وبالتالي تقليل العجز التجاري المتزايد خاصة مع دول آسيا: اليابان والصين وكوريا الجنوبية.

### آثار انخفاض الدولار دولياً:

وإذا كان انخفاض الدولار يؤدي لزيادة الصادرات الأمريكية، ويقلل القيمة الفعلية للديون الخارجية الأمريكية. فإن انخفاض الدولار قد يؤدي في نفس الوقت إلى هروب رؤوس الأموال القادمة إلى أمريكا. ويساعد على تسرب رؤوس الأموال للخارج وتراجع أسعار السندات والأسهم. كما أن ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة قد يؤدي إلى التضخم.

وتسببت مشكلة تعثر المقرضين الأمريكيين عن سداد قروض الرهن العقاري عالية المخاطر في توقع حدوث كساد بالاقتصاد، خاصة مع حدوث اضطرابات بالأسواق المالية الأمريكية. مما دعا بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي لتوجيه رسالة لتهدئة الأسواق وطمأنتها من خلال خفض الفائدة على الأموال لمدة ليلة بنحو نصف درجة مئوية في الثامن عشر من سبتمبر ٢٠٠٧م. إلى جانب خفض سعر الخصم على القروض التي يمنحها مجلس الاحتياط الفيدرالي على القروض المباشرة للبنوك بنصف درجة مئوية إلى ٥.٢٥٪ وهو ما يعد ثاني خفض لهذا المعدل خلال شهر.

وذكرت بيانات صندوق النقد الدولي أن أسعار الصرف الحقيقية لدول الخليج قد انخفضت بنسبة ١٢.٥٪ ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م؛ بسبب الارتباط بالدولار مع ارتفاع معدل التضخم. والمعروف أن دول الخليج الست تثبت أسعار صرف عملاتها مع الدولار فيما عدا الكويت التي تخلت عن ذلك في مايو ٢٠٠٧م.

وكان البنك الاستثماري ميريل لينش قد لاحظ قيام العديد من المستثمرين الخليجيين من مؤسسات وأفراد بزيادة معدلات تحويل جزء من محافظهم الاستثمارية المقومة بالدولار الأمريكي إلى عملات أخرى خاصة اليورو والجنيه الإسترليني. إلى جانب اتجاه المزيد من ثروات منطقة الشرق الأوسط إلى

الثانية، وقيام نظام النقد العالمي الجديد. والأخذ بنظام أسعار الصرف الثابتة بين العملات والذهب. الأمر الذي تحول في الناحية العملية إلى نظام الصرف بالدولار؛ حيث كان الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت ٣٥ دولاراً للأوقية من الذهب.

وأدت ظروف الحرب وتخطيط القدرات الإنتاجية لأوروبا واليابان إلى زيادة الطلب على السلع الأمريكية، وبالتالي على الدولار ليصبح العملة الوحيدة المقبولة للدفع دولياً. فحرصت الدول على تكوين احتياطي من الدولار لمواجهة احتياجات معاملاتها الدولية.

- وهكذا تحول الاقتصاد الأمريكي إلى ما يشبه البنك المركزي للعالم من خلال إصداره الدولار الذي تحتفظ به الدول لأغراض معاملاتها الدولية. ليلظل الدولار في التداول دون أن يعود للاقتصاد الأمريكي. وساعد نشاط سوق المال الأمريكي في جعل السوق الأمريكية كملاذ للفوائض من أنحاء العالم.

ومع زيادة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة؛ فإن هؤلاء المستثمرين الأجانب قد أصبحوا أصحاب مصلحة في حماية قيمة الدولار. أي أن ممولي العجز الأمريكي قد تحولوا إلى أصحاب مصلحة في حماية الدولار.

وهكذا أصبح الدولار يمثل نحو ثلثي الاحتياطيات الدولية و ٨٠٪ من مبادلات سعر الصرف، كما أن نصف الصادرات العالمية يتم دفع قيمتها بالدولار. ومن هنا فإن اعتماد الاقتصاد الأمريكي على مكانة الدولار العالمية قد أصبح يحقق مكاسب من الفرق بين تكلفة طباعة العملة وبين قيمتها الاسمية المسجلة عليها.

ولعل من أهم أسباب ترك الإدارة الأمريكية سعر صرف الدولار ينخفض أمام العملات الرئيسية الأخرى، أو ما يسمى بالدولار الضعيف، هو محاولة تشجيع الصادرات الأمريكية للنفاذ إلى الأسواق العالمية؛ نتيجة رخص سعر المنتجات الأمريكية. وزيادة أعباء الواردات الداخلة إلى السوق الأمريكي،

عام ٢٠٠٧م إلا أن الدراسات التي أجرتها الأوبك قد أوضحت أنه عند احتساب معدلات التضخم والتغير في أسعار الصرف العالمي؛ فإن أسعار النفط الحقيقية قد انخفضت بمقارنتها بأسعار العام الماضي.

- والمعروف أن سوق الذهب تستفيد من انخفاض الدولار بارتفاع أسعار الذهب في محاولة من المتعاملين للحفاظ على القيمة الحقيقية للذهب. وكان عام ٢٠٠٦م قد شهد زيادة مشتريات من الحكومات غير الموقعة على اتفاقية الذهب كجزء من عمليات التنويع الهادفة للابتعاد عن الدولار في احتياطياتها.

### أزمة القروض العقارية الأمريكية:

أعلن الرئيس جورج بوش برنامجاً بعنوان «مجتمع التملك» عام ٢٠٠٢م عندما أعلن تخفيضاً كبيراً في الضرائب قائلاً: إن النظام الرأسمالي قادر على توفير منزل محترم لكل مواطن أمريكي. ولكن حدث أن زاد العرض من المنازل عن الطلب عليها، كما ارتفعت ديون البائعين الذين اقترضوا مليارات الدولارات من البنوك لاستثمارها. وزادت ديون المشترين؛ لأن متوسط الدخل لم يرتفع بما يواكب الأقساط التي ترتفع قيمتها مع الوقت.

وكما عجز المشترون عن سداد أقساط المنازل فقد عجز البائعون عن سداد أقساط البنوك، ومن هنا فقد ظهرت أزمة العقار الأمريكي في مطلع صيف ٢٠٠٧م. وإذا كانت الهزة الأولى قد ظهرت في مارس ٢٠٠٧م فقد تبعها ارتدادة أقوى في منتصف أغسطس من نفس العام زلزلت الأسواق في مراكز كثيرة من العالم، وحدث انخفاض في غالبية البورصات العالمية؛ ولأن مشتقات الدين المعقدة قد صدرت في سوق العقارات الخطرة في أمريكا، وتم بيعها في أنحاء العالم فقد انتشرت آثار المشكلة في بلدان عديدة. من خلال تأثر عديد من صناديق الاستثمار والبنوك، كما أفلست شركات عقارية عديدة. وأعلنت شركة كاتري وايد فاينانشال وهي أكبر شركة للإقراض العقاري في الولايات المتحدة عن

الاستثمار في آسيا بداية من العقارات والأسهم وصفقات التملك.

وقدّر مصرفيون خسائر الأموال الخليجية بالسوق الأمريكية؛ نتيجة هبوط الدولار حتى سبتمبر ٢٠٠٧م، بحوالي ٩٧ مليار دولار. وتزداد تلك الأرقام بالأخذ في الاعتبار هبوط أسعار الأسهم وأصول الشركات الأمريكية؛ حيث تقدر أموال الخليجيين بالخارج بأكثر من ١.٥ تريليون دولار نصفها بالأسواق الأمريكية.

ودفع انخفاض الدولار العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل بي إم دبليو وفولكسفاغن وجلاكسو سميث كلاين للأدوية إلى اتخاذ أساليب للحماية من تقلبات أسعار الصرف بإنشاء مصانع إنتاجية حول العالم. حيث ذكرت شركة إيرباص الأوروبية أنها تخسر مليار يورو في كل مرة يتراجع فيها الدولار أمام اليورو عشر سنتات.

ولأن انخفاض الدولار يؤثر على الدول التي لديها احتياطيات ضخمة دولارية فقد كان رد فعل عدد من البلدان إزاء انخفاض قيمة الدولار تقليل نسبة وجوده في احتياطياتها؛ حتى إن حصة العملة الأمريكية من مجمل الاحتياطيات الدولية قد هبطت إلى أدنى مستوياتها خلال العشر سنوات الأخيرة، لتصل إلى ٦٤.٢٪ من إجمالي الاحتياطيات بالربع الأول من عام ٢٠٠٧م مقابل ٦٤.٦٪ بالربع الأول من عام ٢٠٠٦م.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت حصة اليورو من تلك الاحتياطيات الدولية إلى ٢٦.١٪ مقابل ٢٥.٩٪ إلى جانب نصيب قليل لكل من الجنيه الإسترليني والين الياباني. ولقد أعلن البنك المركزي الروسي في يونيو من عام ٢٠٠٦م أنه قلص احتياطياته من العملات الأجنبية بالدولار إلى ٥٠٪ بعد أن كانت نسبته ٧٥٪ من الاحتياطي الروسي.

- وفيما يخص أثر انخفاض الدولار على قطاع النفط، فقد أشار التقرير الشهري لمنظمة الأوبك لشهر يوليو ٢٠٠٧م - وهي المنظمة التي تسيطر على ٤٠٪ من إنتاج النفط العالمي - إلى أنه بالرغم من تسجيل أسعار النفط أسعارًا قياسية في يونيو من

العقارية قد أوشك على الإفلاس، لولا تدخل البنك المركزي البريطاني لمساندته.

ولقد أدت مشاكل سوق المساكن إلى انخفاض معدلات بناء المساكن الجديدة؛ ففي شهر يوليو ٢٠٠٧م انخفضت معدلات بناء المنازل لأدنى مستوى لها خلال عشر سنوات. مما أضر على قطاع المساكن الاقتصادية أخرى يرتبط نشاطها بقطاع المساكن حتى أصبح الكثيرون يخشون دخول الاقتصاد في حالة من الكساد.

### مستقبل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية:

- ظل الاقتصاد الأمريكي يحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وبنصيب مميز بينه وبين اليابان التي احتلت المركز الثاني وبمسافة كبيرة. حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام ٢٠٠٦م نحو ١٣,٢٤٧ تريليون دولار بنسبة ٢٧,٥٪ من الإجمالي العالمي البالغ ٤٨,١٤٤ تريليون دولار.

إلا أنه رغم تفوق نصيب الولايات المتحدة بهذه النسبة دولياً؛ فإن هذا النصيب النسبي أخذ يتراجع خلال السنوات الأخيرة، بسبب نسب النمو الأعلى في اقتصادات أخرى منافسة، أبرزها الصين والهند وروسيا، بالمقارنة بنسبة نمو الاقتصاد الأمريكي.

حيث تراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الأمريكي من ٤,٤٪ عام ١٩٩٩م إلى ٣,٣٪ عام ٢٠٠٦م. كما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع نسبة النمو إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٠٧م بسبب مشكلة قروض الرهن العقاري.

في حين أن نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي الصيني قد ظلت تزيد عن نسبة العشرة بالمائة لمدة أربع سنوات متصلة مابين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦م. حيث زادت نسبة النمو من ٨,٣٪ عام ٢٠٠١م إلى ٩,١٪ بالعام التالي، وإلى ١٠٪ عام ٢٠٠٣م إلى ١٠,١٪ بالعام التالي، واستمرت في الارتفاع إلى ١٠,٤٪ عام ٢٠٠٥م ثم نسبة ١١,١١٪ عام ٢٠٠٦م. ويتوقع بلوغها ١١,٥٪ عام ٢٠٠٧م.

وفي الهند تخطت بلغت نسبة النمو ٦,٩٪ عام ٢٠٠٣م، وزادت إلى ٧,٩٪ عام ٢٠٠٤م، ثم تخطت النسبة إلى ٩٪ عام ٢٠٠٥م، وارتفعت إلى ٩,٧٪ عام ٢٠٠٦م. كما تخطت نسبة النمو في روسيا نسبة السبعة بالمائة

تخفيض عدد موظفيها بنحو ١٢ ألف وظيفة.

وأثر إفلاس شركات العقار على البنوك وصناديق التحوط، والمؤسسات المالية التي تقدم القروض بشكل سلبي. وكان بنك بي إن بي باريا الفرنسي قد أعلن عن توقف العمل بثلاثة من صناديقه. ولقد ارتفعت نسبة القروض السيئة بالبنوك واضطرت إلى زيادة الاحتياطيات، وانسحبت بنوك أمريكية كبيرة من سوق قروض شراء المنازل. ومع نقص الائتمان والسيولة بالأسواق تدخلت البنوك المركزية في العديد من الأسواق الأمريكية والأوروبية واليابانية والآسيوية بضخ سيولة بالأسواق لتهدئتها حتى تتجاوز الأزمة.

وأعلن أكثر من ٢٠ بنكاً تعمل في مجال قروض شراء المنازل إفلاسها، وأفلست مؤسسات دائنة مثل أميركان هوم مورجيدج. وأعلنت عدة بنوك عن شطب مليارات من القروض مما أضر على أسعار أسهمها بالسوق وعلى ربحيتها. فمؤسسة ميريل لينش أعلنت أنها شطبت ٨,٤ مليار دولار كديون معدومة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٧م. وحدثت خسائر ماثلة لدى مجموعة سيتي بنك جروب الأمريكية، والتي توقعت خسارة ١١ مليار دولار.

كذلك بنك يوبي إس السويسري قد شطب ٣,٤ مليار دولار من إيراداته لتغطية خسائره، وذكر أنه سيستغني عن ١٥٠٠ عامل به. وأيضاً بنك كريدي سويس السويسري، وتوقع بنك أوف أمريكا شطب ٣ مليارات دولار خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧م، وتوقعت مؤسسة مورجان استانلي شطب ٣,٧ مليار دولار، وتوقع واتشوفيا شطب ١,١ مليار دولار خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧م.

وأعلنت مجموعة إتش إس بي سي البريطانية، والتي تعد أحد أكبر المصارف العالمية عن تراجع أداء نشاطها بالولايات المتحدة خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٧م. وقررت الدولة الألمانية بيع حصتها البالغة ٣٨٪ في المصرف الألماني أي كي بي المتعثر بسبب أزمة سوق الرهن العقاري الأمريكي. وكان بنك نورذرن البريطاني خامس مؤسسة مصرفية بريطانية في قطاع التسليف المتعلق بالرهونات



## معدلات النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي لبعض الدول %

.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

في الانخفاض إلى ١٦.٢٧٪ عام ٢٠٠٥م، ثم واصل انخفاضه إلى نسبة ١٥.٥٪ في عام ٢٠٠٦م.

- وكذلك تراجع نصيب الولايات المتحدة من الصادرات السلعية الدولية من نسبة ١٠٪ عام ٢٠٠٤م إلى ٨.٧٪ عام ٢٠٠٥م، ثم انخفض نصيب أمريكا من الصادرات السلعية الدولية إلى ٨.٦٪ من الصادرات السلعية الدولية عام ٢٠٠٦م.

- وفيما يخص الموازنة العامة الأمريكية، فقد أسفر العام المالي الأمريكي المنتهي في سبتمبر ٢٠٠٧م، عن تراجع قيمة العجز إلى ١٦١ مليار دولار، مقابل عجز بلغ ٢٤٨ مليار دولار بالعام المالي السابق. وجاء ذلك نتيجة إيرادات الضرائب بسبب أرباح الشركات والمكاسب الرأسمالية. وحقق شهر سبتمبر ٢٠٠٧م فائضاً بلغ ١١٣ مليار دولار بزيادة ٥٧ مليار دولار عن أغسطس ٢٠٠٧م.

### الخلاصة:

تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلوغ نسبة النمو بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٨م نحو ٢٪ و ٢.٢٪ عام ٢٠٠٩م، بينما كان توقعها بلوغ نسبة النمو بالصين ١٠.٧٪ عام ٢٠٠٨م، وبلوغ نسبة نمو روسيا ٦.٢٪ بنفس العام.

كذلك تراجع نصيب الولايات المتحدة من التجارة الدولية السلعية من ١٣.٤٪ عام ٢٠٠٣م إلى ١٢.٧٪ بالعام التالي، ثم إلى ١٢.٥٪ عام ٢٠٠٥م، ثم إلى

عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤م، وكذلك نسبة الستة بالمائة عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م. وكانت نسب النمو للاقتصاد البريطاني والكندي أفضل من نسب النمو للاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الثمانية ما بين عامي ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٦م.

- ومن هنا فقد تراجع النصيب النسبي للاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد الدولي من ٣٢.٩٪ عام ٢٠٠١م إلى ٣١.٩٪ في عام ٢٠٠٢م، واستمر هبوط النصيب من الاقتصاد الدولي بالعام التالي إلى ٢٩.٧٪. ثم إلى نسبة ٢٨.٣٪ عام ٢٠٠٤م، ثم استمر النصيب في التراجع إلى ٢٧.٤٪ في عام ٢٠٠٥م. ورغم التحسن الطفيف للنصيب في عام ٢٠٠٦م إلى ٢٧.٥٪ من الاقتصاد الدولي، إلا أن الرقم مازال أقل كثيراً مما كان عليه قبل عدة سنوات. لتفقد الولايات المتحدة نسبة ٤.٦٪ من نصيبها من الاقتصاد الدولي خلال ست سنوات.

- وفيما يخص التجارة السلعية الدولية فقد تراجع نصيب الولايات المتحدة النسبي من التجارة الدولية السلعية من نسبة ١٣.٤٪ عام ٢٠٠٣م إلى ١٢.٧٪ عام ٢٠٠٤م، ثم استمر التراجع للنصيب النسبي إلى ١٢.٥٪ عام ٢٠٠٥م. ثم تواصل انخفاض النصيب النسبي من التجارة السلعية الدولية إلى ١٢.١١٪ عام ٢٠٠٦م. وكان النصيب النسبي للواردات الأمريكية من إجمالي الواردات السلعية الدولية قد تراجع من نسبة ١٧.١٪ عام ٢٠٠٣م إلى ١٦.٣٤٪ عام ٢٠٠٤م. ثم استمر النصيب النسبي

## نسبة نمو الناتج المحلي الأمريكي مقارنة بالصين



الكبرى بالعالم مرتبطة باستمرار النمو للاقتصاد الأمريكي. حتى إنه يمكن القول بأنه كي يحتفظ العمال الصينيون الفقراء بوظائفهم فإنهم يستمرون في إقراض الأغنياء الأمريكيان كي يستطيعوا الاستمرار في شراء المنتجات الصينية.

كما أن الهيمنة السياسية الأمريكية لها دور في الحفاظ على المصالح الاقتصادية الأمريكية باستمرار تسعير منظمة الأوبك للبتروال بالدولار، واستمرار ارتباط سعر صرف العديد من عملات الدول بالدولار الأمريكي، رغم ما سببه تراجع سعر صرفه لها من أضرار. وهو ما يحافظ على الطلب على الدولار بالأسواق الدولية الذي يعني عملياً اعتماد الولايات المتحدة بما تصدره من أوراق نقد، وأذون خزانة وسندات على دول العالم في تمويل عجز الموازنة الأمريكية.

وإذا كانت السياسة الأمريكية قد خسرت حليفاً قوياً مثل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، حيث لم يسر رئيس الوزراء براون على دربه معها. فقد استطاعت كسب الرئيس الفرنسي ساركوزي لتعوض توتر علاقتها مع سلفه جاك شيراك.

ورغم انخفاض سعر صرف الدولار تجاه اليورو

12.1٪ عام 2006م. بينما نجد ارتفاعاً للنصيب النسبي للصين بنفس السنوات من 5.6٪ عام 2003م إلى 6.3٪ بالعام التالي، ثم إلى 6.8٪ في عام 2005م، ثم إلى 7.2٪ في عام 2006م.

أيضاً تراجع نسبة الدولار الأمريكي ضمن مكونات عملات الاحتياطيات الدولية، خاصة بعد تراجع سعر صرفه إزاء عدد من العملات، وارتفاع نسبة اليورو ضمن مكونات تلك الاحتياطيات. مما دعا البعض للقول بظهور بعض مظاهر الشيخوخة على جسد الإمبراطورية الأمريكية، سواء بالداخل؛ حيث تحولت حسب هؤلاء من أرض الأحلام إلى أرض الخوف، وأشاروا إلى تراجع أعداد المهاجرين من الولايات المتحدة من أوروبا وكندا بشكل كبير في حين زادت نسبة المهاجرين من آسيا وأمريكا اللاتينية. وكذلك التراجع بالخارج مع تراجع نفوذها التقليدي في مناطق العالم، خاصة أمريكا اللاتينية وإفريقيا بعد دخول الصين إليها.

إلا أن الاقتصاد الأمريكي ما زال مليئاً بالعديد من العوامل التي تساند أداءه، وأبرزها معدل الإنتاجية المرتفع مقارنة بالمعدل الأوروبي. ونجاح السياسة الأمريكية في أن تجعل مصالح القوى الاقتصادية



## المراجع :

- ١- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل وسبتمبر ٢٠٠٧م.
- ٢- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أعداد شهرية مختلفة عام ٢٠٠٧م.
- ٣- صندوق النقد الدولي، الكتاب السنوي للإحصاءات المالية الدولية لعام ٢٠٠٧م.
- ٤- منظمة التجارة العالمية، مؤشرات التجارة الدولية عام ٢٠٠٦م.
- ٥- البنك الدولي، مؤشرات التنمية بالعالم ٢٠٠٧م.
- ٦- جريدة الحياة، أعداد مختلفة عام ٢٠٠٧م.

بجوالي ٣٠٪ خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠٠٧م، وتضرر صادرات عدد من دول منطقة اليورو من جراء ذلك الانخفاض مثل فرنسا وإيطاليا. إلا أن اجتماع وزراء مالية دول اليورو خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧م قد صب غضبه على الصين؛ مطالباً إياها برفع سعر صرف عملتها المنخفضة. دون الإشارة إلى الولايات المتحدة، وما سببته من أضرار للاقتصادات الأوروبية نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار!

وإذا كان هناك تباطؤ متوقع للاقتصاد الأمريكي خلال عام ٢٠٠٨م إلا أن التوقعات تستبعد انزلاقه إلى حالة الركود. كذلك فإن نفقات الحرب المستمرة في العراق وأفغانستان لا تمثل سوى نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، بما يعني إمكانية استيعاب أثرها اقتصادياً.

ورغم أزمة الائتمان وضعف سوق الإسكان الأمريكي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧م، والتي تم إقرار خطة لتخفيف أثر أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر؛ فان عوامل عديدة بالاقتصاد الأمريكي ظلت جيدة منها انخفاض التضخم، وتدنّي أسعار الفائدة، وقوة سوق العمل، وارتفاع الصادرات، كما بلغت نسبة النمو للاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٧م نحو ٥٪، مقابل نسبة ٣.٨٪ للنمو خلال الربع الثاني من نفس العام. وارتفعت إنتاجية العامل الأمريكي خلال الربع الثالث من ٢٠٠٧م بمعدل لم يتحقق منذ أربع سنوات. حيث حقق معدل الإنتاجية في القطاعات غير الزراعية نمواً بنسبة ٦.٣٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٠٧م.

وهكذا فإن الهيمنة الاقتصادية الأمريكية مستمرة خلال العقد الحالي، ولا يتوقع لها أن تخسر موقعها المتميز خلال العقد القادم. فمزال لديها الكثير من الأدوات والسياسات ما تستطيع به الحفاظ على مكانتها الدولية الاقتصادية.





## معلومات إضافية

### الدولار الأمريكي:

عُرف الدولار الأمريكي بوصفه أقوى العملات العالمية طوال عقود عدة، فهو يمثل نحو ثلثي احتياطات النقد الأجنبي في العالم و٨٠٪ من مبادلات سعر الصرف الأجنبي.

لكن الدولار تراجع بقوة خلال الشهور الماضية أمام العملات الدولية الرئيسية، الأمر الذي تسبب بإرباك الاقتصادات العالمية، وألحق خسائر بالعديد من الدول التي ربطت عملتها بالدولار، فضلاً عن الإخلال بالقيم الحقيقية للصادرات والواردات عبر العالم، التي يجري تقويم نحو نصفها بالعملة الأمريكية.

### نشأة الدولار:

الدولار الأمريكي هو العملة الرسمية في الولايات المتحدة منذ عام ١٧٨٥ ويساوي ١٠٠ سنت.  
- اتفقت البلدان التي انضمت إلى صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥م على إبقاء أسعار صرفها (أي قيمة عملاتها) بالدولار الأمريكي، ويطلق على هذا النظام اسم نظام بريتون وودز لأسعار الصرف، أما الولايات المتحدة فكانت تقدر قيمة الدولار بالذهب.

- ظل هذا النظام سائداً حتى عام ١٩٧١م عندما أوقفت حكومة الولايات المتحدة إمكانية تحويل الدولار (واحتياطات الحكومات الأخرى بالدولار) إلى ذهب. ومنذ ذلك الحين أصبح أعضاء صندوق النقد الدولي أحراراً في اختيار أي شكل يفضلونه من أشكال ترتيبات الصرف المختلفة (فيما عدا ربط عملاتهم بالذهب).

### أهمية الدولار في الاقتصاد العالمي:

- يشكل الدولار أهمية كبيرة في التجارة العالمية إذ يمثل عملة أكبر اقتصادات العالم، كما أن أكثر من ٥٠٪ من صادرات العالم يتم دفع قيمتها به بما فيها البترول.  
- يصل حجم التداول بالدولار حول العالم نحو ثلاثة تريليونات، وبها ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر العملة الأمريكية على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.  
- يستولي الدولار على ثلثي احتياطات النقد الأجنبي في العالم، وعلى ٨٠٪ من مبادلات سعر الصرف الأجنبي. وتربط العديد من الدول عملاتها بالدولار، أو بسلة عملات دول صناعية يمثل الدولار فيها وزناً نسبياً كبيراً.

### تذبذب سعر الدولار:

يواجه الدولار تراجعاً في سعر صرفه أمام العملات الرئيسية -خاصة اليورو الأوروبي والين الياباني- منذ الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١م، لكنه شهد تحسناً ملحوظاً مؤقتاً في عام ٢٠٠٥م؛ بسبب استفادته من لجوء البنك المركزي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة أكثر من مرة، ومن تحويلات غير مسبوقه قامت بها الشركات الأمريكية العاملة في الخارج للاستفادة من قانون جرى تطبيقه للمرة واحدة في ذلك العام، يعني هذه التحويلات من الضرائب.

ورغم ذلك لم يستعد الدولار قيمته السابقة، لا سيما مع استمرار العجز في الحساب الجاري الأمريكي؛ بسبب استمرار حربي العراق وأفغانستان، وزيادة العجز التجاري، خاصة أمام الصين المتهمه من قبل الولايات المتحدة بتعمد خفض عملتها اليوان، ما دفع واشنطن -برأي بعض المحللين- إلى اللجوء إلى دولار أرخص لخفض العجز، عبر زيادة صادراتها.





## فك الارتباط الدولار:

دفعت الأزمات المتكررة للدولار دولاً عدة إلى الخروج من دائرة الارتباط به، ولو بشكل جزئي، فقد فضلت الكويت ربط عملتها الدينار بسلة عملات بدلاً من الدولار، في أول خطوة تقوم بها دولة خليجية بهذا الصدد. ثم تلتها ماليزيا ودول آسيوية أخرى، كما أعلنت إيران تقييم تجارتها ومبيعات نفطها باليورو بدلاً عن الدولار.

أما قطر فهي مازالت تصر على استمرار ربط عملتها بالدولار، لكن محفظة استثمارية ضخمة لها تدير نحو ٦٠ مليار دولار لم تقوّم سوى ٤٠٪ فقط منها بالعملة الأمريكية، فيما توزع بقية المبلغ بين ٤٠٪ باليورو و٢٠٪ بعملات أخرى.

## الدولار والتهديد الصيني:

يأتي التهديد الأكبر للدولار من الصين التي تحتفظ بأكبر احتياطي بالعملة الأمريكية يتجاوز تريليون دولار، وقد أشارت معلومات إلى أن بكين ربما تحول جزءاً كبيراً من هذا الاحتياطي إلى عملات أخرى غير الدولار، مما قد يسبب زيادة ضخمة في المعروض منه، وبالتالي تخفيض أسعاره بشكل حاد، ناهيك عن فقدان الثقة به.

لقد فقد الدولار الأمريكي نحو ٩٪ من قيمته ضد اليوان الصيني خلال السنتين الماضيتين.

## أسباب الهبوط الحالي:

fl	٤'١١١١١١	fl٤'
éžéé	éèèé	
éžèî	éèèè	
èžđđ	éèèè	
èžèî	éèèè	
èž ñé	éèèè	
èž î è	éèèè	
èž èè	éèèè	

زادت الضغوط على الدولار، وازداد هو ضعفاً عقب أزمة الائتمان الناجمة عن أزمة القروض العقارية، والخسائر الكبيرة للبنوك الأمريكية، خاصة مع لجوء البنك المركزي الأمريكي إلى خفض أسعار الفائدة؛ لإنعاش القطاع العقاري المتهاوي، فضلاً عن تزايد المخاوف من تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي.

وانخفض سعر صرف الدولار أمام العملة الأوروبية اليورو إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، واقترب من حافة الدولار ونصف لليورو الواحد.

وتوقع محللون أن تستمر العملة الأمريكية في الانخفاض، حتى منتصف العام ٢٠٠٨م؛ ليصل نحو ١.٧ دولار لليورو، و٢.٥ دولار للجنيه الإسترليني، قبل أن يعاود الصعود مرة أخرى.

## المصدر:

انخفاض سعر الدولار، موقع الجزيرة نت، ١٤/١١/٢٠٠٧.

